كتب جديدة

في التخطيط الثقافي

بقلم لمعي المطيعي . الدار القومية ، القاهرة ، ١٩٦٣

في تمهيد قصير لهذا الكتاب ، لمحة موجزة عن المرحلة الجديدة التي تجتازها الامة العربية وما يرافق هذه المرحلة من تخطيط ثوري عميق للثقافة العربية، هذا التخطيط الذي يوازي الثورة السياسية والثورة الاجتماعية، حيث لا يمكن بحال من الاحوال ان تتطور هاتان الثورتان دون ثورة ثقافية . فلم تقتصر سيطرة الاستعمار في الوطن العربي على فرض سيطرة سياسية او اقتصادية ، بل كان من خطة الاستعمار فرض سيطرة ثقافية ، هذه السيطرة التي تبقى اذا ما زالت السيطرة السياسية والاقتصادية . حتى انتشرت بفرض هذه السيطرة عدة مكاسب استفاد منها الاستعمار بان قوى دعائمه وعمق جذوره .

واذا كانت خطة الاستعمار موحدة في هذا المجال ، فعلينا ان نضع خطة موحدة ؛ واذا كنا قد نجحنا في القضاء على السيطرة السياسية للاستعمار بخطة قوية، واذا كنا قد استطعنا ان نتحرر اقتصادياً نتيجة تخطيط مدروس واع ، فعلينا ان نضع خطة مدروسة لثورتنا الثقافية . ونعلم جيداً ان هذه المعركة طويلة لانها تتعلق بالافكار ، اذ ان من طبيعة الافكار البقاء لفترة طويلة حتى ولو زالت البواعث السياسية والاسباب الاقتصادية. وتنبه الاستعمار لخطورة الاتجاه القومي العربي على نفوذه في المنطقة ، فرسم خطة شاملة لضرب حركة التحرر القومي العربي سياسياً واقتصادياً وفكرياً . وكما مزق المنطقة العربية سياسياً واقام الحواجز والحدود ، عمل على تمزيق الوطن العربي ثقافياً ، فروج لنظرية القوميات المختلفة ذات الاصل غير العربي ليحول دون قيام وحدة فكرية ، وساعد في الترويج لنظرية « اللغة العامية » كلغة لقوميات منفصلة .

وبعد هذا يمكننا ان نوجز التخطيط الثقافي في مجالين : الاول ، تصفية الجيوب الثقافية التي خلقها الاستعمار والرجعية . والثاني ، بناء ثقافتنا على اسس جديدة. وكل ذلك حسب خطة مدروسة، حتى نتجنب البلبلة الفكرية التي تنشأ دائماً عقب التغيرات الجذرية في كل مجتمع .

بعد هذه اللمحة الموجزة ، ينتقل المؤلف الى التخطيط الثقافي لبناء المجتمع الثقافي بناء جيداً ومتيناً . فيتعرض اول الامر لموضوع الثقافة والمثقف، ويحلل هاتين الكلمتين على ضوء الواقع البناء الجديد، ويستعرض المؤلف آراء عدة في توضيح مفهوم المثقف والثقافة ، ليخرج في النهاية بالنظرة التي يراها : فتح دائرة الثقافة او توسيعها ، مما يجعلها تتسع للعامل والفلاح والمعلم والمحامي والطبيب والمهندس وغيرهم، لا النظرة التي تقصر الثقافة على كتاب الجرائد ومدرسي الجامعات . ويتضح هذا الاختلاف عند التخطيط لثقافتنا ، اذ ان النظرة الاولى تقضي بتخطيط « شعبي » للثقافة ، بمعنى ان نخطط ثقافتنا في ارتباط وثيق مع الشعب باسره . على حين ان النظرة الاخرى تقضي ان نخطط لها على مستوى « الصفوة » او النخبة الممتازة مما يساعد في هذا

الوقت على زيادة انفصال المثقفين عن جمهرة الشعب . ويضع المؤلف ، في باب آخر من الكتاب ، القومية العربية كحجر الزاوية للاسس السياسية للثورة الثقافية . هذه القومية التي تقضي على القوميات المختلفة التي جعلها الاستعمار دعوات ونظريات دعا الى الاخذ بها، مثل الدعوة للقومية الفرعونية والفينيقية والاشورية. وظهر بعد ذلك ادب التجزئة في كل قطر عربي ليحول دون الوحدة الفكرية .

وفي باب آخر من الكتاب ينتقل المؤلف الى موضوع هام جداً وهو «الازمة الفكرية» ، حيث يستعرض المراحل التي انتقل بها الفكر العربي والتطورات الجديدة التي طرأت عليه. ويعدد المؤلف في جملة هذه الازمة ازمة الصحافة ، وصحافة الاثارة ، والبناء الجديد للصحافة ، وعدم تخصص الصحافة ، وعناية بعضها بلون واحد فقط . فالازمة ما زالت موجودة في الاثارة بالخبر الصحفي السريع ، والازمة قائمة في انتماء الصحافة الى مدرسة واحدة تجمع كل التقليد من سياسة دولية ومحلية وعربية وادب وفن وعلم ومرأة وطفل . وقد يكون هنالك جزء من حل للمشكلة في الصحافة الخاصة ، بالعلوم مثلا او بالفنون او بالآداب.

وينتقل المؤلف بعد هذا الى موضوع هام بحيث افرد له نصف صفحات الكتاب تقريباً : الا وهو موضوع التعليم . فيستعرض تاريخ التعليم حين كان يسيطر عليه فيما مضى الاستعمار واعوان الاستعمار ممن اوجدوا تاريخاً جديداً من صنع الافراد الذين كانوا من الخونة واعداء الشعوب ، وروجوا للنزعات الاقليمية داخل الوطن العربي، وأظهروا بوضوح ونشروا ايديولوجية منحطة تدعو لاحتقار شعوبنا ، وحاربوا كل الاتجاهات السليمة والديمقراطية في التعليم. والذي يحدث اليوم على نطاق التعليم انما هو بالتحديد والتعريف العلمي الدقيق «ثورة» . فان توحيد البرامج التعليمية يتجه اساساً لضرب ايديولوجية واساليب الاستعمار التعليمية في شرقنا العربي ، تلك الاساليب التي جعلت في الماضي من سوريا ولبنان ومراكش والجزائر مدرسة فرنسية ، وجعلت من مصر والعراق والسودان مدرسة انكليزية .

لذلك لا يكفي امام هذه الثورة التي تبني مدرسة عربية جديدة في التعليم ان نصفق لها ونرحب بها ، بل علينا ايضاً ان نماشي هذه الثورة وما يرتبط بها من تصفية النفوذ الاستعماري في الوطن العربي ، ومن هزيمة الطبقات الرجعية المتحالفة مع الاستعمار ، ومن القضاء على نفوذ رأس المال الاجنبي وسيطرة الاقطاع على الحكم ، ومن صعود التيار الوحدوي في الشرق العربي. وعلى هذا الاساس نستطيع ان نبني ايديولوجية عربية سليمة ، ونخطط لبرامج تعليمية عربية موحدة في خط واحد يخدم المرحلة الثورية العامة . وبهذا يكون التعليم معبراً عن احتياجات المرحلة الحالية ومساوياً لمطالبها ، يخدمها ويطورها في الوقت ذاته .

واما في بناء الحياد الثقافي فان دعاة التبعية ينادون بآراء عديدة ، يجملها المؤلف تحت رأي فريقين : فريق يقول : ان الحضارة هي ما قال بها الغرب وان الادب هو ما جادت به قرائح كتاب اوربا وامريكا ، وان الثقافة وجدت ملاذها في المعسكر الغربي؛ وفريق آخر يقول : ان الماركسية هي المنهج الفكري السليم الوحيد ، وان الادب الانساني هو ما قال به الآخذون بهذا المنهج . وفي الرد على هذين الفريقين يقول المؤلف ان ايديولوجية الحياد انتصرت سياسياً على كل جهود الغرب التي وصلت الى حد امتشاق السلاح ضدنا ، ففشلت نظرية ضلس القائلة « من ليس معنا فهو علينا » ، كما ان ايديولوجية الحياد انتصرت سياسياً ايضاً على هجمات الشرق ، تلك الهجمات التي كانت تصف هذا الحياد بانه انحياز صريح نحو الاستعمار الامريكي . كذلك انتصرت ايديولوجية الحياد على دعاة التبعية داخل الوطن العربي الذين قالوا بخرافة الحياد . وهؤلاء واولئك هم الذين نخوض المعركة الفكرية ضدهم حالياً من اجل بناء نظريتنا الفكرية ، ومن اجل التخطيط لثقافتنا العربية الجديدة ، ومن اجل وضع التعليم في خدمة مرحلة البناء الجديدة .

اي اننا نأخذ من الشرق كل ما هو مشرق ، ونأخذ من الغرب كل ما هو مفيد . وهذا معناه ان نبدأ من اسفل وفي كل اتجاه : ان نبدأ من تربية الطفل ، الى المدرسة ، الى الاذاعة ، والصحافة ، والكتاب ، والقلم والمسرحية ودور النشر ، وكل ما هو متعلق بالثقافة والتعليم .

ويركز المؤلف في آخر الكتاب على موضوع « الحياد الثقافي » ، حيث يقول بان الحياد الثقافي عملية لازمة للتخلص من مركب النقص الذي يلازم كثيراً من المثقفين في الوطن العربي ، ويجعلهم يشعرون بان الثقافة الحقة هي تلك التي تأتي من الخارج. هذا الى ان الحياد الثقافي امر لازم كل اللزوم للتحرر العقلي، حتى يمكن لهذا العقل المتحرر ان يثق بنفسه وتكون له القدرة بعد ذلك على ان ينهل من جميع الثقافات ، دون خشية من ان يفقد اتزانه او ان يجرفه التيار ، لانه يقف على الصخر . وليس معنى الحياد الثقافي التمسك بالروح العربية المغلقة ، بل معناه ان تكون ثقافتنا عربية في محتواها ، انسانية في اتجاهها ؛ ونعني بالانسانية هنا الشمول لا الحصر والعمومية لا التحديد ، لان الانسانية صفة تتخطى الحواجز ولا تقف عند حدود .

فالحياد الثقافي يعني ان يكون لنا منهج . والانسان الذي يسير بلا منهج يبقى في بلبلة تتجاذبه هذه الافكار او تلك . وعندما تصطدم الافكار المختلفة في ذهنه قد يقع فريسة لشعور اللامبالاة، او يقع فريسة للفوضى الفكرية ، او يحاول ان يستريح فيلقي بنفسه في احد المواكب التي تأتي من الشرق او الغرب . ان عملية «ايجاد المنهج» هي مهمتنا الحاضرة والمقبلة، وهي العملية التي تهيء مستقبلا زاهراً مشرقاً للثقافة العربية.

عدنان الداعوق

المَدِينَة العَصرية فى الشَرق العَرَبِي

The New Metropolis in the Arab World, ed. by Morroe Berger. Allied Publishers Ltd., New Delhi, 1963

ان كتاب « المدينة العصرية في الشرق العربي » هو مجلد يشمل المحاضرات التي القيت في المؤتمر المنعقد في القاهرة في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ تحت رعاية جمعية المهندسين المصرية والمنظمة العالمية لحرية الثقافة. وقد احتوى الكتاب على المحاضرات التي القيت من قبل الخبراء العرب في التنظيم المدني مع ملخص للنتائج والاقتراحات التي توصل لها هذا المؤتمر .

مما لا شك فيه ان التنظيم المدني بالشكل المعروف به في الغرب هو حدث جديد في البلاد العربية . فان اغلبية المدن الكبرى في الشرق العربي قد مرت من تخطيط القرون الوسطى الى مماشاة التنظيم المدني الحديث بدون اية فترة انتقال كافية وبدون تطور التراث القديم بشكل يجعل اقتباس التنظيم المدني الحديث شيئاً طبيعياً . فاغلبية هذه المدن، باستثناء مدينة القاهرة ربما ، قد انتقلت من مدن عربية قديمة الى مدن عصرية لها جميع مشاكل المدينة العصرية ، من صناعات وخدمات وزيادة كثافة السكان ومشاكل النقل والسير ، الى كل ما ينتج عن ذلك من متاعب ، وذلك كله في مدة من الزمن لا تتعدى العشر سنوات .

وقد كان لهذا التطور المفاجىء اثره في الفوضى التي عمت التنظيم المدني في هذه المدن . فالادارات المركزية والبلديات لم يكن لديها الجهاز الفني الكفء والكافي للقيام بالدراسات اللازمة ، ولم يكن للرأي العام الوعي والعبرة الكافية لتحمل المسؤوليات وتقدير النتائج. وان الاهتمام بالتنظيم المدني الحاصل الآن في البلاد العربية هو ردة فعل طبيعية للتشويه الذي حصل في اغلبية المدن العربية ومحاولة اخيرة لاستدراك اخطاء الماضي والبناء للمستقبل .

وقد اقبل المؤتمرون ، كل بمفرده، على معالجة هذه المواضيع واظهار المشاكل الرئيسية التي تواجه كلا من المدن الرئيسية مع ذكر للاعمال التنظيمية والاحصائية التي تقوم بها المصالح الفنية لكل منها . وقد اقتصرت ابحاث جميع المحاضرين على وصف دقيق للوضع الحاضر في هذه المدن ، مع اظهار جميع العيوب والنواقص وذكر للشوارع الرئيسية التي إقامتها قيد التنفيذ او المقترح تنفيذها .

ان مفهوم التنظيم المدني الحديث لا يقتصر فقط على خلق شوارع عريضة او تصنيف مناطق او التقيد باحصاءات بشرية او اقتصادية. ان هذا المفهوم ما هو الا مفهوم خاطىء لمعالجة مشاكل التنظيم المدنيالحديث ولا ينتج عنه سوى تعقيد في المستقبل .

ان اساس التنظيم المدني الحديث هو التشريع الواجب وضعه لتسهيل مهام الادارات العامة للقيام بالاعمال التنظيمية والعمرانية الحديثة ومجابهة مشاكلها المعقدة والتي تزداد تعقداً نتيجة التطور المطرد للمدن العربية الحديثة. ان هذا التطور يجب ان يواجهه تشريع سلس يسهل تطبيقه على الاوضاع الادارية والمالية والعقارية والاجتماعية التي قد تعترض المصمم ، ويمكن الادارات العامة من خلق تنظيم مدني حديث يتعدى مفهومه شق طرقات عريضة واستملاكات نتوءات وحل مؤقت لمشاكل السير بعد تعقيدها .

ومن الغريب ان احداً من المحاضرين لم يأت على ذكر النقص في التشاريع الحالية وما تفعله الحكومات العربية لتفادي اخطاء الماضي القريب . فان استملاك المناطق وتأسيس الشركات العقارية المختلفة واسهام الفرد في معضلة التنظيم المدني وخلق الفسحات الحرة والقيام بانشاء وحدات عمرانية على مجال واسع ، كل ذلك تفتقده المدن العربية، وعاموده الفقري هو التشريع الحديث للتنظيم المدني.وهذا ما لم يلحظه احد من المحاضرين . ان قانون استملاك المناطق مطبق في سوريا منذ مدة، ولم يأت على ذكره السيد شاكر في محاضرته عن دمشق سوى بصورة عابرة . وقد اقدم لبنان منذ سنة على تصديق قانون جديد للتنظيم المدني لخص فيه جميع التشريعات اللازمة للقيام بهذه المهمة .

ان من المعضلات الكبرى التي واجهت تطور المدن في البلاد العربية هو انتشار البناء بشكل سريع تعدى به الحدود الادارية للبلديات المسؤولة ، الى الضواحي حيث كان التنظيم البلدي هناك مفقوداً تماماً . وقد ادى ذلك الى خلق فوضى كبرى في المناطق المتاخمة للمدن وجعل استصلاحها صعباً جداً ومكلفاً للغاية . ان القيام بدراسة جدية للتنظيم المدني في المدن الكبرى يجب ان يضم له وضع مخطط توجيهي لتطور المناطق المحيطة بها وجعل هذا المخطط شاملاً للمدينة والضواحي . ولم يلحظ احد من المحاضرين هذا الموضوع سوى السيد جورج رياشي في حديثه عن بيروت ، وبشكل عابر ايضاً .

اما فيما يتعلق بالتراث القديم والمحافظة عليه وابراز معالمه ومقوماته فانني لم ار من خلال دراسات المؤتمر اي اهتمام جدي بهذا الموضوع من قبل الادارات الحكومية سوى ما ذكر عن مدينة حلب . ان عدم الاكتراث لما تملكه المدن العربية من تراث قديم والسعي الجدي لابراز جماله وترميمه، هو بنظري جريمة شنعاء

لا ينتج عنها سوى خلق مدن عصرية لا روح لها ولا جوهر .

اما دراسة الاستاذ حسن فتحي لبلدة جورما في مصر العليا فانها بلا شك من انبل ما كتب في معالجة موضوع البناء المعاصر والحديث مع مقومات التراث المحلي القديم وخلق مفهوم قطري معاصر لهندسة العمار . ولكنها بنظري، مع كل ذلك، تقع خارج نطاق هدف المؤتمر المحدد، الا وهو مشاكل التنظيم المدني في المدن الكبرى وليس مشاكل هندسة العمار. اما من ناحية التنظيم المدني فبلدة جورما لا تتعدى نطاق قرية صغيرة، ان كانت من ناحية الحجم او المشاكل المطروحة على بساط البحث ، ولا يمكن بنظري اتخاذ الحل لذلك اساساً لتذليل الصعوبات التي تنشأ عن تطور المدينة الكبرى .

وقد عالج الدكتور سابا شبر الموضوع بنظرة شاعر فقط وجعل اندفاعه العاطفي يطفو على تقدير اعمق للمشاكل المادية والاجتماعية التي تواجهها المدن الحديثة في البلاد العربية .

واخيراً لا بد من القول بان هذا الكتاب ربما كان المرجع الوحيد لمعالجة هذا الموضوع لغاية الآن، ويحتوي على آراء من عالجوه عن كثب وتتبعوا تطوره وتفهموا جميع مشاكله وتحسسوا بنقائص نتائجه . ويا ليته احتوى ايضاً على آراء الخبراء الدوليين الذين اشتركوا في المؤتمر. وانني لا ارى ما الذي فرض على من جهزوا هذا المؤتمر تحديد البلاد العربية بالشرق العربي فقط واغفال المغرب العربي كلياً . ان لهذا الجزء من الوطن العربي مساهمة كبيرة ومفيدة ونظرة اوسع لمشاكل التنظيم المدني الحديث .

كلمة اخيرة ، اتمنى بها ان يوضع هذا الكتاب للتداول وان ينتشر لتنوير الرأي العام العربي وذوي الاختصاص عن هذا الموضوع الحساس ، على ان يكون الانتاج المطبعي له احسن مما هو عليه وادق .

عاصم سلام

ظاهرة تعاطي الحشيش

بقلم سعد المغربي . دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٣

ان الجرائم والمشاكل الاجتماعية المتعددة الاوجه هي في معظمها ظواهر نفسية اجتماعية تحتاج الى الدراسة والفحص بوسائل علمية اذا اردنا ان نعالجها معالجة صحيحة للتخلص من فسادها . فهذه المشاكل الاجتماعية لا نزال نعالجها في الشرق في معظم الاحيان بقوة القانون دون اعتبار جدي لاصول الداء واسبابه وخصائصه الظاهرة والخافية . ونجد هوة كبيرة بين التطور القانوني للعقوبات لهذه المشاكل الاجتماعية وبين معالجتها من وجهة النظر النفسية الاجتماعية التي هي العلاج الاساسي لهذا الداء . والكثير من هذه المشاكل وان بدت في بادىء الامر مشاكل فردية، جسمية كانت او سيكولوجية، تتعدى آثارها شخصية الفرد المصاب ولها في الحقيقة جوانب متعددة ، سواء بالنسبة للفرد نفسه من حيث سعادته او من حيث تكيفه وتوافقه مع غيره من الناس . والكثير من هذه المشاكل تخرج عن نطاقها الضيق وتتحول الى ظواهر عامة منطلقة في المجتمع تخص الكثير

من افراد الشعب في قطاعاته المختلفة وان تفاوتت درجة الانتشار بينهم. ومن بين هذه المشاكل التي تولى عناية واهتماماً كبيراً في الوقت الحاضر لدى بعض الباحثين والهيئات المحلية والعالمية ، مشكلة تعاطي المخدرات . ولقد قام الاستاذ سعد المغربي بدراسة ظاهرة تعاطي الحشيش في المجتمع المصري، لانه اكثر المخدرات انتشاراً بين جميع طبقات الشعب الى حد انه اصبح ظاهرة عامة ينعكس وجوده وآثاره في اللغة والاغاني والنكات الشعبية . ومع ان القانون يهتم اهتماماً بالغاً بهذه الظاهرة الا ان الاحصاءات الرسمية تدل على زيادة تعاطي الحشيش عن غيره من المخدرات الاخرى .

فما سبب انتشار هذه الظاهرة ؟ والى اي دافع يرجع تعاطي الحشيش ؟ هل سببه تكوين وراثي معين ، ام استعدادات بدنية مزاجية تدفع الفرد الى المخدر والتعود على ادمانه ؟ هل يرجع الى اضطراب عقلي او اضطراب نفسي ؟ ام ان الاسباب تتعلق ببيئة الفرد ونشأته الاجتماعية والظروف العائلية والاقتصادية والاجتماعية التي نشأ ونما فيها وتأثر بمقوماتها وقيمها ؟ هل يشير هذا الاقبال على تعاطي الحشيش الى سلوك اخلاقي سيء ؟ ما هي آثار تعاطي الحشيش فيما يتعلق بالجوانب النفسية والبدنية والاجتماعية ؟ هل يسبب اضطراباً عقلياً؟ ما هي السمات العقلية والانفعالية والاخلاقية لمتعاطي الحشيش وأثرها في سلوكه الاجتماعي؟ ما علاقة الحشيش بالجنس وفي خلق اتجاهات عدوانية تتسم بالعنف؟ ما هي الدوافع الاساسية لتعاطي الحشيش؟

هذه هي بعض الاسئلة الكثيرة التي اجاب عنها المؤلف في بحثه القيم عن هذه الظاهرة في الجمهورية العربية المتحدة . وقد استخدم في بحثه كل قواعد البحث العلمي من استعانة بكل ادوات القياس السيكولوجي ، ومن النزول الى ميدان تعاطي المخدرات ، ومحالطة المتعاطين اثناء التعاطي وخارجه ، زد على ذلك تفهماً دينامياً لمظاهر السلوك مستمداً من مفاهيم التحليل النفسي ومن التفسيرات النفسية والاجتماعية .

يبدأ المؤلف بعرض لتاريخ الحشيش ونباته واغراض زراعته واستعماله وطرق التعاطي واوقاته . وبعد ان يبحث المؤلف عن مدى انتشار ظاهرة تعاطي الحشيش وتوزيعها اجتماعياً ينتقل الى درس الاقوال الشائعة عن علاقة تعاطي المخدرات بالجريمة والتعبير الجنسي. فعلى ضوء نتائج بحثه التي تتفق مع نتائج الكثير من الدراسات التي اجريت على الموضوع ، يستنتج المؤلف ان الحشيش يعمل على عكس ما هو شائع ، اذ يظهر انه ليس هناك علاقة سببية بين المخدر والجريمة. فالحشيش ليس السبب المباشر في خلق الجريمة، وخاصة جرائم العنف ، لان من طبيعة المخدرات التسكين والتهدئة وبالتالي فانها تجعل المتعاطي اقل عدواناً واكثر هدوءاً . لكن للحشيش علاقة وثيقة بالتدهور والانحلال الاجتماعي بصفة عامة مما قد يؤدي الى الجرائم البسيطة التي لا تتسم بالعنف. وينطبق هذا ايضاً على الرأي الشائع بان الدافع الوحيد لتعاطى الحشيش يرجع الى رغبة المتعاطي في تحقيق الاشباع الجنسي . فالحشيش يؤدي الى حالة من ضعف الحيوية ونقص النشاط ، مما ينعكس بدوره على النشاط الجنسي فينخفض بمستواه .

ينتقل المؤلف بعد ذلك الى عرض وتفسير لصورة المتعاطي اثناء التخدير ولشخصيته والسمات العامة التي تميزه في فترات الطفولة والمراهقة . نرى ان هنالك تأثيرات او اعراضاً تظهر عند اغلب المتعاطين وهم تحت تأثير المخدر ، مع ان هنالك عوامل تؤثر على هذه الصورة ؛ وهذه العوامل ترجع الى فروق فردية من حيث التكوين الجسماني والنفسي والمستوى الثقافي وغير ذلك. ان شخصية المتعاطي تتسم بطابع من البلادة والخمول ونوع من السلبية وضعف المبادأة وانخفاض مستوى الطموح والانتاج . اما الطابع العام للسلوك الذي يميز حياة المتعاطين في فترتي المراهقة والطفولة كما ظهر من الدراسات فهو نوع من عدم الاستقرار والسلوك المضاد

للمجتمع والقيم والقواعد الاخلاقية والقانونية .

ويتناول المؤلف بعد ذلك سيكولوجية الادمان على المخدرات وتفسير الدوافع الى تعاطيها . فبعد ان يستعرض الاتجاهات المختلفة في تفسير هذه الظاهرة يقوم بتحليل هذه الظاهرة على ضوء بحثه ، فيفسر سلوك تعاطي الحشيش عند المتعاطين على اساس التنظيم او المجال الكلي الذي ينشأ ويتفاعل فيه الفرد ساعياً وراء اشباع حاجاته ودوافعه . ويقدم الاستاذ سعد المغربي في فصله الاخير تحليلا قيماً للاسباب والدوافع الدينامية والتربوية والاجتماعية لتعاطي الحشيش ؛ فللتعاطي اسباب كثيرة ولكنها مهما اختلفت فلا تعدو ان تكون دلالة على ان المتعاطين يعانون من قدر كبير من القلق والتوتر الذي يخففون منه عن طريق تعاطي المخدر . واسباب الشعور بالاحباط والضياع التي تعوق المتعاطي عن اشباع حاجاته ودوافعه تعتمد على المحيط الذي يعيش فيه والذي يمتلىء بالكثير من العقبات والحواجز ، كالوضع الاقتصادي والطبقي والتنشئة الاجتماعية وانعدام منافذ السلوك الاستبدالي السوي . وهنا يثير المؤلف نقطة مهمة ، وهي : لماذا يقع بعض الناس في هذا السلوك دون غيرهم بالرغم من صلابة المجال عند الاثنين ؟ ويستخلص ان ذلك يرجع الى عاملين ، وهما اولاً : تاريخ حياة الشخص في بيئته الاولى وكيفية نموه وتنشئته الاجتماعية وسماته العامة التي تؤثر في تجاوبه مع المجال ، وثانياً : التعلم الاجتماعي واثره في توجيه النشاط نحو نماذج معينة من السلوك .

ولهذين العاملين اثرهما على شخصية المتعاطي التي تتصف باتجاه انسحامي وعجز عن التفكير الواقعي ، فبدلاً من مواجهة الموقف بالطريق السوي يلجأ الفرد الى الخيال لاشباع الحاجات الدافعة لتخفيف المخدر الذي يحرر الفرد من كافة الوان الاحباط ويساعده على تحقيق رغباته واهدافه دون قيود او موانع . وهنا يبرز المؤلف نقطة حيوية ، وهي ان اختيار الحشيش كوسيلة للهروب ينشأ عن تأثير الجماعة في المحيط الذي يعيش فيه، اي نتيجة لعملية التعلم الاجتماعي . ولهذا نجد ان العقوبات القانونية الفردية لا تعالج الداء معالجة جذرية صحيحة ، اي بالعمل على رفع مستوى الطبقات اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً ، ولهذا تفشل في الحد والتخفيف من انتشار المخدرات . فالمحيط الذي يعيش ويتفاعل فيه الفرد له تأثير حيوي على سلوك الفرد وتنمية شخصيته . فالعامل الطبقي مثلا يلعب دوراً في اظهار العوامل التي تؤثر على تكوين شخصية الفرد وطريقة سلوكه وتجاوبه مع مرافق الحياة . فمع ان الاسس الدينامية العامة التي يقوم عليها سلوك متعاطي الحشيش غير مختلفة ، الا ان هناك تفصيلات مختلفة فرعية ترجع للمحيط الذي ينشأ ويتفاعل فيه الفرد والى التكوين الشخصي . فمع ان حياة ابناء الطبقة الوسطى تخلو من الحواجز المحيطة الشديدة ، الا ان ما يجعل المجال الذي يعيشون فيه صعباً هو ارتفاع مستوى الطموح عندهم . وهذا العامل مهم في خلقه لصراع شديد بين طموح الفرد الزائد وامكانياته المحدودة ، ذهنية كانت ام جماعية ام مادية .

بقي السؤال المهم الذي يعرضه المؤلف عرضاً موجزاً (وحبذا لو افسح له باباً اوسع وتحليلا ايجابياً اكثر) . هذا السؤال هو التالي : ما هو علاج مشكلة تعاطي الحشيش ؟ فالقانون كوسيلة لمنع المخدر لم يحل المشكلة ، لانه ليس بالوسيلة الاساسية لعلاجها ، اذ ان الحل يكمن في التغيير الجوهري في العناصر المختلفة التي تكون المجال الذي يعيش فيه الفرد بحيث يتاح له الحركة الملائمة المناسبة التي تشبع حاجاته واهدافه اشباعاً متزناً معقولاً . لكي يحصل الفرد على المجال المرن الذي يتيح هذه الحركة ، يجب ان يختفي التفاوت الشاسع في مستويات الافراد والجماعات وتختفي الحواجز الصلبة التي تقف سداً منيعاً في سبيل الحركة الضرورية لاي فرد من الافراد ، وهذا لا يتحقق الا في مجتمع اشتراكي في نظر المؤلف .

واذا جاز لي ان اضيف رأياً متواضعاً في هذا البحث القيم ، ففي نظري ان المجتمع الاشتراكي وحده لا يكفي للتخلص من الحواجز الصلبة التي تعترض طريق الفرد والدوافع الدينامية التي توجه سلوكه ، لان ذلك يجب ان يسانده تربية صحيحة مبنية على التوجيه السوي في محيط العائلة والمدرسة وغير ذلك ، مع نضوج فكري وعاطفي للمجتمع الذي يعيش فيه الانسان .

ان بحث الاستاذ المغربي بحث شامل يتطلب مجهوداً ضخماً وتفهماً عميقاً ، جمع فيه بين البساطة ودقة التحليل.وهو من الدراسات القيمة القليلة في العالم العربي التي تقوم على اساس درس ومعالجة المشاكل الاجتماعية من وجهة النظر السيكولوجية والاجتماعية وتعتمد على اسس البحث العلمي الصحيح .

ناهد عسيران

تطوّر الملكية الفرديّة

بقلم احمد محمد غنيم . نشر الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣

تصبح الدراسات التاريخية من امتع الدراسات الانسانية اذا نجح الباحث في ربط التاريخ والاقتصاد والعلم والادب في حلقة واحدة يتطور المجتمع الانساني من خلالها ، و « تطور الملكية الفردية » واحدة من هذه الدراسات التي نتجت اهميتها عن قيامها على اساس علمي سليم وعلى فهم واع لطبيعة التطور الحضاري للانسان، وعن كونها اولى الدراسات التي تصدر لكاتب عربي في هذا المجال العلمي البكر .

ويهتم الكتاب بدراسة جزئية واحدة وان كانت من اكثر الجزئيات خطراً في العلوم الانسانية ، الا وهي تاريخ تطور الملكية الفردية باعتبارها انعكاساً لخط التطور الانساني العام ، اذ ان النظرة الواعية لتاريخ تطور الملكية الفردية تكشف لنا في الوقت نفسه الاساس الذي يمكننا من فهم تاريخ العلم والحرية والادب وبقية النشاطات الانسانية .

ومن البداية تجنب الكاتب الوقوع في خطأ التفسير الميكانيكي الذي يعتبر ان العامل الاقتصادي هو العامل الوحيد في التطور الاجتماعي . صحيح انه عامل اساسي في عمليات التطور ، لكنه ليس العامل الوحيد ، بل انه في ظروف ذات نوعيات خاصة يحتل احد العوامل الاخرى مكاناً حاسماً يؤثر بفعالية اكثر في توجيه التطور الحضاري في مجتمع ما .

فقد حدث مثلا ان تنبأ ماركس بان الثورة الاشتراكية ستبدأ بانكلترا باعتبارها اكثر البلاد تطوراً في المجال الرأسمالي . ولكن لم يتحقق حدس ماركس؛ لماذا ؟ قد لا تجد النظرة الميكانيكية في تفسير الواقع رداً مقنعاً على هذا السؤال ، ولكن النظرة الشمولية التي تربط كافة الاشياء ببعضها وتكشف عن تفاعلاتها المتبادلة معاً قد تعطينا رداً شافياً .

لهذا فقد لجأ الكاتب الى هذه النظرة الواعية في استقرائه للحقائق التاريخية التي جمعها بحذق ومهارة وسفحها في طريق واحد يؤكد التطور التدريجي لتاريخ الملكية الفردية ابتداء من مجتمع المشاع البدائي حيث

لم يكن لكلمات « انا » و « لي » و « لك » اي وجود على الاطلاق حتى اعلى مستويات الملكية الرأسمالية ، اذ تصبح « الانا » هي مركز العالم وتصبح الحضارة بحق « حضارة الانانية » .

وتبدأ الدراسة بصورة المجتمع البشري في طفولته ، صورة يقدمها الكاتب من خلال التجميع الدائب الواعي لشتى الجزئيات التي رصدها علماء البيولوجيا والتاريخ والاجتماع والقانون والآثار وغيرهم ، ليضع ايدينا من خلال هذه الجزئيات على حقيقة على درجة كبيرة من الاهمية ، وهي انه لم يكن ثمة ملكية فردية لاي شيء في البداية ، بل كانت الجماعية هي الميسم الواضح الذي يسم كل قطاعات الحياة ، لدرجة ان عملية نفي الانسان من العشيرة البدائية كانت تعادل تماماً عملية اعدامه ، لهذا كان افظع عقاب يحكم به على انسان في الاساطير القديمة هو النفي .

وكان السبب الاساسي لعمق الترابط بين الانسان وعشيرته ولعدم وضوح الكيان الفردي له هو طابع العلاقات الانتاجية في مجتمع المشاع البدائي الذي طحن انسانه ضعفه الدائم امام تقلبات الطبيعة واخطارها، وتأخر وسائله التقنية في كفل مستوى من الاستقرار المعيشي مما ادى الى التقسيم المتعادل لكافة ما تجمعه العشيرة من صيد وغذاء بين افرادها . وقد انعكس ضعف الانسان البدائي امام الطبيعة في شتى صور التجميع لامكانياته ، لدرجة ان كافة افراد العشيرة التي كانت تبلغ الالف في بعض الاحيان كانوا ينامون تحت سقف واحد ويأكلون من اناء واحد ، وبالتالي يخضعون لضوابط بشرية واحدة . وبالنمو المستمر ، الذي لا تحده ضوابط ، للعشيرة برزت الحاجة الى انفصام العائلة الجماعية وظهور تجمعات عائلية داخل العشيرة الواحدة . وقد انعكس هذا الانقسام على اشكال التزاوج الذي لم يكن يخضع في تلك المرحلة لغير الدافع الى اشباع الغريزة الجنسية .

وطوال هذه الفترة ظل العمل خاضعاً الى التقسيم البدائي الذي يحدوه التعاون ، وبذلك لم يكن ثمة فرق على الاطلاق بين الرجل والمرأة، ثم بنمو امكانيات الانسان التقنية واستئناس الحيوان وبداية تكون الجنين الرعوي في المجتمع ، برزت الحاجة الى تقسيم العمل واحتل الرجال الاماكن القيادية وبرزت لهم كيانات فردية ، ثم انهار النظام الامومي في العائلة ، وبدأ ظهور الاستعباد عرضياً ثم اخذ يزداد حينما تمكن الانسان من تحقيق فائض انتاجي يزيد عن احتياجاته البيولوجية .

وبدأت الجماعيات البدائية في التحلل في الوقت الذي اخذت فيه مفاهيم الملكية الخاصة في الذيوع، وبدأت ترتدي مسوح القداسة واضعة اللبنات الاولى في نظام الملكية العبودية . وبدأ العمل العبودي يدر ربحاً طائلا مما اكد الطلب على العبيد وبالتالي دعم الوسائل التي كانت تدر العبيد في ذلك الحين . فاتسعت الحروب والغارات وبدأ المجتمع العبودي في تنظيم نفسه تلقائياً بالشكل الذي يكفل له الاستمرارية على المدى الطويل.

ويسجل الكتاب حقيقة هامة وهي بدء ازدهار الفنون في تلك الفترة ، حيث كفل انقسام المجتمع الى سادة وعبيد وجود طبقة السادة، متخمة بالفراغ والمال وفي حاجة الى وسائل للترفيه عنها ، مما دعا الى ظهور الفنانين كفئة طفيلية تنتج ما يتفق مع رغبات السادة واحتياجاتهم مقابل توفير مستلزماتهم المعيشية مما ادى الى ازدهار الفنون الى حد ما . وادى هذا النظام الى ظهور الدولة لكي تقبض على زمام الغالبية المستغلة لمصلحة الاقلية التي تستغلها، وايضاً الى ظهور الفلسفات التي تنظر هذا الاستغلال وتحفظ للنظام استمراريته وتسبل على الملكية رداء القداسة وعلى العبيد عباءة الخنوع . والى جانب ازدهار الفنون والفلسفات ازدهرت التجارة والحرف ، فتكونت ملكيات تجارية وايضاً ملكيات ربوية ، وازدادت مطالب السادة بينما عاق

التأخر التكنيكي ازدياد انتاجية العبيد بالقدر نفسه، فازداد الضغط عليهم بصورة وحشية مما ادى الى سخطهم وتدميرهم لادوات انتاجهم ، في الوقت الذي استحال فيه استمرار الحروب — موردة العبيد — فادى هذا الى احتدام التناقض بين العبيد والسادة والى ثورة العبيد التي تعتبر ثورة سبارتاكوس قمتها ، وبالتالي ادى كل هذا الى انهيار النظام العبودي وقيام نظام اقتصادي جديد هو النظام الاقطاعي .

وقد قامت الملكية الاقطاعية كمرحلة ضرورية في تاريخ المجتمع عندما استنفدت العبودية كل امكانياتها، وعندما اصبح نمو القوى الانتاجية غير ممكن الا بفضل عمل جماهير الفلاحين المستقلين الذين يملكون ادوات عملهم والذين لهم بعض المصلحة في العمل . الا ان النظام الاقطاعي بعد ان حل تناقض النظام العبودي الاساسي ما لبث ان ولد في داخله تناقضاً جديداً وهو التناقض بين الاقطاعي والفن ، اذ اخذ الفلاحون البسطاء يفقدون شيئاً فشيئاً حريتهم ويتحولون الى اقنان ، في الوقت الذي اخذ فيه المالك ينمي مساحة اقطاعيته ويقوي اقطاعيات تابعيه .

في هذه الفترة ظهرت الكنيسة كقوة ذات حساب لتنافس أعتى الاقطاعيات في السيطرة على الارض والفلاح الذي خربته السخرة الاقطاعية تماماً واضعفت انتاجيته الى حد بعيد ، وبدأت تناقضات المجتمع الاقطاعي في الازدياد في الوقت الذي بدأت فيه الملكية البرجوازية في الظهور ، خاصة بعد ان فتحت امامها كشوف القرن الخامس عشر الجغرافية مجالات نمو واسعة ، وبعد ان مد اضطهاد الاقنان الوحشي مفكريها

صدر حديثاً

بين التقليد والتجديد

بحوث في مشاكل التقدم

(اعمال مؤتمر الخرطوم ١٩٦١)

جمعها وأعدها للنشر الدكتور محمد النويهي

الادب العربي المعاصر

(اعمال مؤتمر روما ١٩٦١)

المدينة العصرية في الشرق العربي

(اعمال مؤتمر القاهرة ١٩٦٠)

(بالانكليزية) ، جمعها وأعدها الدكتور مورو بيرغر

بالادلة الدافعة على تفسخ النظام الاقطاعي وتحلله وعلى فقدان انسانه لكافة امكانياته الانسانية .

وبدأت الثورات تتلاحق ضد وحشية النظام الاقطاعي وهبت جماعات الجاكيري في مقاطعات فرنسا تكافح الاقطاعيين بينما قاد وات تيلور ثورة الفلاحين في انكلترا وقامت في روسيا حروب الفلاحين بقيادة ستيبان زورين واميليان يوجاتشيف ضد نظام الاقنان والسيطرة الاقطاعية . حدث كل هذا في الوقت الذي تضخمت فيه الملكية البرجوازية بشكل واضح، وبدأت الصناعة اليدوية في الازدهار وظهرت الآلة، وبرزت الحاجة الى مزيد من الايدي العاملة الحرة ، وكان لا بد ان يتحرر الاقنان من السيطرة الاقطاعية حتى يغدوا الصناعة بالايدي العاملة . وكانت الثورة البرجوازية فاتحة عهد جديد في تاريخ الملكية الفردية ، وان كان من اخطر عهودها ، الا وهو عهد الملكية الرأسمالية . ذلك لانه العهد الوحيد الذي استطاع ان يحتفظ للمستغلين بشكل الحرية بينما هم فاقدون اساساً لجوهرها ، واخذت الملكية الرأسمالية تنحت ملامحها من اتساع نطاق الصناعة وبناء الآلات وتكثيف يوم العمل والرغبة الشبقية في الحصول على اعلى قدر من الربح.

ثم ظهرت الصناعة الكبيرة وتطورت نازعة الى تكوين الكارتلات والترستات وبدأت السوق تفقد شرطها البرجوازي — حرية المنافسة — لتخضع لاحتكارات هذه الكارتلات والترستات، وتركزت الملكية وتمركزت في ايدي عدد صغير من الافراد ، بينما تجردت الغالبية العظمى من اساسها الانساني ذاته . وبدأ رأسالمال المالي في الظهور، بل ونزع الى التصدير حيث فرص الحصول على ربح اوسع متوفرة في البلاد المتخلفة والبكر . وبدأ الانسان في ظل هذه الحضارة يخضع خضوعاً كاملا لسلطان المال حيث تحولت كل الاشياء الى الشكل السلعي، حتى القيم والمعنويات ذاتها. واخذت الاحتكارات تتدخل بل وترسم مصير الدولة السياسي، واصبح المال « يعبد من دون الله » ، وبدأت الترستات والكارتلات في استعمار العالم وتقسيمه ، وظهرت امام هذا التقسيم عقبات ادت الى حربين عالميتين ، وتعمقت تناقضات النظام الرأسمالي وبدأ في التحلل في امكنة كثيرة من العالم فعمد الى التأميم احياناً وان كان هذا يتم باسلوب رأسمالي ولمصلحة الرأسمالية ذاتها ، اذ ان ملكية الدولة لاساليب الانتاج في هذه الحالة تصبح شكلا جديداً للملكية الرأسمالية .

هذه هي المراحل الاربع التي مرت فيها الملكية الفردية حتى وصلت الى اعلى مراحلها — الامبريالية — واكثرها لا انسانية ، وان كانت حالة تناقضات هذه المرحلة تعد بتلاشيها القريب ، مفسحة الطريق امام المد الاشتراكي الذي تسير على دربه جماهيرنا العربية .

والكتاب بهذا يعتبر من اولى الدراسات التي صدرت بالعربية في هذا الموضوع ، وان كان الكاتب قد استفاد من كافة المنجزات العلمية الباهرة التي حققها الغرب في هذا المجال . ومع هذا لا يخلو الكتاب من بعض هنات هنا او هناك ، واهم هذه الهنات هو عدم توضيح صور المراحل الاربع وتطورها بنفس الدرجة، فبينما استطاع الكاتب ان ينقل لنا صورة واضحة لشق انعكاسات جماعية الملكية في مجتمع المشاع البدائي على نشاطات افراده الانسانية ، لم يقدم هذه الصورة نفسها بالنسبة للمجتمعين العبودي والاقطاعي . هذا بالاضافة الى عدم اشارة الكاتب الى بعض للراجع التي اعتمد عليها ومن اهمها « القوانين الاساسية للاقتصاد الرأسمالي » لجان بابي و « اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » لفردريك انغلز ، رغم اكتظاظ الكتاب بالهوامش والمراجع . وعموما فهذه واحدة من الدراسات التي تساهم في زيادة امكانيات الانسان العربي بحق وتضيف الى مكتبته جديداً .

صبري حافظ